http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1475) السنة السادسة - الثلاثاء (7) نيسان 2009

في ظل غياب الرقابة الحكومية

ارتفاع أجور النقل بين المحافظات ينعكس سلباً على دخل الفرد العراقي

بغداد / علي جابر

ارتفعت اسعار النقل بين المحافظات بشكل لافت للنظر دون تدخل حكومي يحد من الارتفاع الفوضوي غير المبرر بعد زوال ازمة الوقود بحيث اصبح الارتفاع في الاسعار سمة تلازم قطاع النقل الخاص في وقت غابت الضوابط المعتمدة سابقا من قبل هيئات النقل اصبحت الاسعار توضع بشكل كيفي وبالارادات الشخصية لاصحاب السيارات ماثر على الكثير من اصحاب الدخل المحدود فبعد ان كانت هذه الاجور تعلق على لوحات خاصة في كل (مرآب) وهناك لجان خاصة تابعة لهيئة النقل تقوم بمتابعة هذه الاجور وتسأل المسافرين عن مقدار الاجرة.

ويقول سالم علي ناصر من محافظة ديالى: خلال الظروف الامنية المتردية التي مرت بها المحافظة كان اغلب السائقين يتحججون بصعوبة الطريق ماحدا بهم الى رفع الاسعار بشكل كيفي بحيث وصل سعر الاجرة من بغداد الى المقدادية عشرين او ٢٥ ألف دينار للنفر الواحد وبعد استتباب الامن ووجود الاعداد الكثيرة من السيارات ما زالت هذه الاجور مرتفعة تتراوح بين ١٠-١٢الف دينار برغم ان المسافة لاتتعدى عن» ١٠٠كم» لاسيما ان الكثيرمن الناس يحتاجون القدوم الى بغداد لقضاء الاعمال.

وتساءلت الباحثة انعام الربيعي ماجستير في الاقتصاد عن دور وزارة النقل في هذا الامر ولماذا لايتم وضع الاجور التي تتلاءم مع المسافات وحسب البعد عن مدينة بغداد وان تكون هناك غرامات مالية على السائقين الذين يخالفون كما على وزارتي الداخلية والدفاع ان تعملا من خلال (السيطرات) على مراقبة هذا الامر وكذلك مديريات المرور حيث يمكن وفقا لذلك الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها خصوصا مع هذه الظروف التي تحتاج الى تكاتف الجميع في حل الازمات الاقتصادية التي تتشكل من حلقات احداها النقل هذا القطاع المهم.

اما السيد عقيل الخزاعي-تاجر يقول :عند مجيئي الى بغداد لغرض التبضع من الشورجة المحلي وفي حالة اللجوء الى سيارات الاجرة فان ايصال هذه المواد الى محافظة كربلاء يحتاج الى صرف مبالغ تساوي قيمة الارباح المتأتية من كل هذه البضاعة مما يرفع من اسعارها في السوق لاننا نضطر الى رفع الاسعار حتى نعوض هذه الخسائر وخصوصاً ان بعض السائقين يأخذ اجرة كبيرة حتى على البضاعة التي توضع «فوق السيارة»وهذه الحالة تؤدي الى خسائر كبيرة بالنسبة لنا.

وانتقد امير وضاح آل يحيى عدم وجود من يراقب هذه الاجور وترك امرها الى السائقين يتصرفون به بهذا الشكل الكيفي والامر يعني مشكلة لنا.

في الوصول الى بغداد فبعد ان كان النقل «لايرهق»اصبح الآن هم بالنسبة لنا اذا ما أردنا القدوم الى بغداد والمصيبة تزداد اذا اصطحبنا الاطفال فهذا الامر يحتاج الى «ميزانية مستقلة»وخصوصاً الزيارات التي نقوم بها الى الطبيب او الى الاقارب.

من جانبه اكد سكر حامد المياحي ضرورة وجود مراقبة في»المرائب»المختلفة للحد من ظاهرة الاجور الكيفية ولمتابعة الالتزام بهذه الاجور ووضع اللوحات التعريفية في كل «مرآب»سواء في بغداد ام المحافظات.

من الواقع الاقتصادي

النقل الخاص

عباس الغالبي

يمثل قطاع النقل الخاص عصبا حيويا في حركة التبادل التجاري وحركة الاعمار والبناء فضلا عن حركة المسافرين داخل وخارج المحافظات مايجعلنا ازاء تساؤل عن غياب الاهتمام بهذا القطاع الذي يلامس حياة الناس اليومية داخل البلد والذي اعطى التفرد بتحكم الفوضويين من القطاع الخاص بمقدرات هذا القطاع دون تدخل حكومي ينظم انسيابية هذا القطاع ومما يجعلنا نتساءل عن اسطول النقل الخاص بين المحافظات واسطول مصلحة نقل الركاب داخل بغداد والمحافظات والذي انحسر عمله بشكل نهائي باستثناء حركة خجولة لبعض الخطوط بين بغداد وبعض المحافظات بسبب التدمير والخراب الذي تعرض له هذا الاسطول ابان دخول القوات الامريكية الى العراق عام ٢٠٠٣ وماتلاه من ترك الامور على عواهنها دون تدخل جدي من قبل الحكومة عن طريق وزارة النقل لاحياء هذا القطاع ان لم نقل تجديده واستيراد اساطيل جديدة وحديثة من مناشيء عالمية ذات سمعة تجارية وتقنية راقية من شأنها ان تخلق حركة نقل للمسافرين والبضائع تصبح منافسا للقطاع الخاص الذي امسك بزمام المبادءة واصبح يتصرف بما يروق لحالات الجشع المستشرية في هذا القطاع ويمكن للدولة ايضا ان تفتح باب الاستثمار في هذا القطاع عن طريق الاتفاق مع شركات محلية او عربية او اجنبية لادارة وتسيير أساطيل السيارات وفق ضوابط واجراءات قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ او ان تلجأ الدولة الى الشروع بالدعم التدريجي ومن ثم الاتجاه الى خصخصة هذا القطاع على غرار ماهو موجود في بعض الدول العربية والاقليمية وبشكل يمكن له ان يكون داعما للاقتصاد العراقي لاسيما في قطاع السياحة التي يراها المراقبون عنصراً مهماً وفاعلاً لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني .

> واذا ماعرجنا على اسطول النقل الداخلي في العاصمة بغداد وتحديدا في الباصات ذات الطابقين التي كانت سائدة في شوارع العاصمة حتى عام ٢٠٠٣ واستيراد باصات حديثة وتفعيل الخطوط القديمة

واذا ماعرجنا على اسطول النقل الداخلي في العاصمة بغداد وتحديدا في الباصات ذات الطابقين التي كانت سائدة في شوارع العاصمة حتى عام ٢٠٠٣ واستيراد باصات حديثة وتفعيل الخطوط القديمة واضافة خطوط اخرى وفق انسيابية وحركة الناس داخل بغداد فانها بلاشك ستكون عاملا في امتصاص الازدحامات وكذلك تساهم في خفض اسعار النقل الداخلي التي ارتفعت بشكل لافت للنظر خلال السنين الاربعة الاخيرة فضلا عن الجانب الجمالي الذي تمثله هذه الباصات عند سيرها في شوارع العاصمة بغداد.

تجاوز الثلاثة مليارات دينار حجم التداول لآخر جلسات البورصة

بغداد / قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الاحد الماضي وهي ثاني جلسة تداول لشهرنيسان الجاري أذ جرى فيها تداول اسهم (٤١) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز(١,١٠٤) مليار سهم بقيمة تجاوزت (٣,٩١١) مليار دينار تحققت من خلال تنفيذ (٣٥٠) عقد تداول وقد تميز قطاع المصارف كالمعتاد في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٨٠,٦٪) وحجم التداول بنسبة (٤٧,٦٪) وجاء قطاع الصناعة ثانيا» من حيث عدد الاسهم المتداولة بنسبة (٩,٦٪) وجاء قطاع الفنادق ثانيا من حيث حجم التداول بنسبة (٤٥,٧٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول المتبقية. وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاعات : التأمين بنسبة (٠,١١٪) والخدمات بنسبة (٠,٥٣٠٪) والصناعة بنسبة (٠,٠٣٠٪) والفنادق بنسبة (٢,٥٧٨٪) واستقرار المؤشر القياسي لقطاعي الاستثمار والزراعة على نفس معدل نقاطه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاع المصارف بنسبة (٠,١٥٩٪) . وبهذه المؤشرات ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة (٣,٢٣٠٪) عندما اقفل على (١٩٣,٣٥٥) نقطة .

لجنة النفط والغاز: استمرار تراجع عائدات النفط سيسبب الميزانية بالعجز

بغداد/ المدى

حذر رئيس لجنة النفط والغاز البرلمانية علي حسن بلو من تداعيات انخفاض عائدات النفط على الإقتصاد العراقي، داعيا الحكومة لحل الخلاف مع الإقليم حول شرعية العقود النفطية المبرمة للاستفادة منها في تجاوز الانخفاض.

وأكد بلو في تصريحات صحفية أن تراجع عائدات النفط سيقف عائقا أمام سعي الحكومة لتنفيذ مشاريع بناء البنية التحتية للإقتصاد وإعادة اعمار المدن المتضررة من جراء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة:

وتوقع بلو حصول عجز وصفه بالكبير في ميزانية هذا العام في حال استمرار إنخفاض أسعار النفط لتصل واردات العراق إلى ٣٠ مليون دولار بعد أن كانت ٦٢ مليار دولار في العام الماضي:

وأوضح بلو أن الحلول المطروحة لتجاوز هذا الانخفاض هي حلول طويلة الأمد ومنها تنويع واردات العراق بتطوير القطاع الزراعي والصناعي.

ثائر الفيلي : سبب تخلف المصارف يعود الى ضعف اتصالاتها مع نظيراتها العالمية

بغداد / المدى

اكد عضو هيئة استثمار بغداد الدكتور ثائر الفيلي ان ضعف نظام الاتصالات بين المصارف العراقية ونظيراتها في المنطقة ادى الى تخلف القطاع المصرفي.

وقال الفيلي بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان المصارف العراقية مازالت تعمل على وفق التشريعات القديمة التي تخدم النظريات الاشتراكية ، وادت الاوضاع غير المستقرة خلال السنوات الست السابقة الى التاخر في اصدار قانون ينظم عملها وصولا الى مستويات المصارف العالمية .

واضاف ان الاستثمارات المصرفية في السوق المالية ضعيفة لعدم وجود مشاريع ضخمة تسند السوق فضلا على غياب الشركات الانتاجية ذات القيمة الفعلية المؤثرة في الحركة الاقتصادية المحلية ، حيث ان الاستثمار الفعلي لم يبدأ بعد . مبينا انه امر ضروري خلال هذه الفترة تزامنا مع التعديلات المقترحة في قانون الاستثمار ذي الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ .

وشدد الفيلي على ضرورة استعداد المصارف بمختلف فروعها للعمل وفق بيئة التعامل المصرفي الدولي من خلال اعداد ستراتيجيات حديثة والاهتمام بتطوير اداء العاملين وتعميق ثقافاتهم الادارية والقانونية وتواصلهم مع اخر المستجدات على الساحة المصرفية العالمية .

وطالب بتفعيل نشاط البحث العلمي الميداني والتنسيق مع الاقسام المتخصصة في الجامعات لاستثمار طاقات الدراسات العليا في مواضيع تتناول تطوير النشاطات المصرفية ومعالجة المشاكل القائمة . منوها الى التركيز على موضوع زبائن المصرف وامكانية تحليل مشاكلهم والتعرف على رغباتهم وتطلعاتهم في التعاملات المصرفية.

تجدر الاشارة الى ان متابعين دعوا الى تطورات ونقلات نوعية في القطاع من خلال تنويع الخدمات و ادخال انظمة حديثة في التعامل المصرفي.

مستشار البنك المركزي يعزو ارتفاع الاسعار الى ازدياد حجم التكاليف والاجور

المدى / وكالات

عزا مستشار البنك المركزي العراقي د.مظهر محمد صالح ارتفاع اسعار المواد في السوق المحلية بالرغم من سياسة دعم العملة المحلية الى ارتفاع التكاليف والاجور المتداولة .

وقال صالح بحسب الوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان البنك مستمر في تطبيق السياسة النقدية التي اسهمت في رفع قيمة الدينار ازاء الدولار وحجمت من ظاهرة التضخم الاقتصادي والتي وصلت الى مستويات كبيرة ، الا ان انخفاض الرقم القياسي للاسعار مازال بطيئا .

واضاف ان بطء هبوط الرقم القياسي سببه الزيادات في الاجور نظرا لاتساع السيولة المالية لدى الغالبية ، تقابلها سياسة لدى البنك تهدف الى السيطرة على توسع التضخم المالي . كاشفا عن صعوبة هبوط الاسعار خلال الامد القريب في حالة غياب ستراتيجية موحدة لتجاوز سلبيات الواقع الاقتصادي .

واكد ان توافر دعم الدولة للمواد الغذائية والاستهلاكية والمعمرة من شانه تخفيض الاسعار بشكل كبير وتوفير العرض في الاسواق المحلية . مبينا ان الدعم المطلوب يكلف الموازنة العامة مايقارب ٤٠ بالمئة من مجمل المبالغ .وطالب صالح باعادة تحديث المناطق والمجمعات الصناعية القائمة حاليا التي يمتلكها القطاع الخاص عن طريق توفير تكنولوجيا واساليب عمل وانتاج وتسويق جديدة وتكون مغايرة للعصر التكنولوجي الماضي .

الكهرباء تفعّل العقد مع انانا الاردنية لتجهيز العراق بمحطات تحويل ثانوية

بغداد / المدى

اكدت وزارة الكهرباء انها تستعد لتفعيل العقد الموقع مع شركة انانا الاردنية لتجهيز العراق بتسع محطات كهربائية ذوات التحويل الثانوي .

وأفاد مصدر في الوزارة بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان العقد الذي وقعته الوزارة نهاية العام الماضي مع الشركة المذكورة في العاصمة التركية اسطنبول سيتم بموجبه نصب تسع محطات كهربائية في بغداد وعدد من المحافظات .

واوضح المصدر ان الوزارة تتابع مع شركتي سيمنس وجنرال الكتريك تفاصيل العقدين اللذين تم توقيعهما العام الماضي كجزء من الخطة الخاصة بمتابعة سير العقود الموقعة . مشيرا الى ان عقد شركة جنرال الكتريك الأمريكية يتضمن تجهيز العراق بـ ٥٦ محطة كهرباء بمبلغ ثلاثة مليارات دولار.

واكد المصدر ان المحطات المقرر تجهيزها من قبل الشركة الاردنية ستعمل على فك الاختناقات في محطات الكهرباء الرئيسة اضافة الى تسهيل خطة التسلم والتسليم الى المحطات الرئيسة والثانوية وتم اختيار مناطق العبيدي في بغداد والدجيل في محافظة صلاح الدين ومنطقة الهندية في كربلاء وقضاء الفهود في الناصرية وفي شرق الموصل وكركوك وشمال العمارة وشرق الحلة وغرب النجف لنصبها فيها .

محافظ ميسان : الموازنة الاستثمارية لاتكفي لتنفيذ المشاريع المهمة

ميسان / رعد شاكر

أكد محافظ ميسان عادل مهودر راضي أن التقليصات التي طرأت على موازنة المحافظة لعام ٢٠٠٩ على اثر تقليص الموازنة العامة للحكومة المركزية بسبب انخفاض أسعار النفط لها مردودات سلبية على مسيرة الأعمار خلال العام الحالي ٢٠٠٩ .

وقال راضي « حسب ما ابلغنا قبل عدة اشهر أن موازنة المحافظة كانت من المفترض أن تصل إلى ٢٢٢ مليار دينار لكن بعد التقليصات الأخيرة في الموازنة العامة بسبب تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط أصبحت حصة المحافظة ٩٤ مليار دينار فقط « معتبرا هذا المبلغ لا يلبي الاحتياجات والطموحات مضيفا» ستحرم ميسان من مشاريع جديدة كنا ننوي المباشرة فيها ضمن خطة المحافظة التنموية لهذا العام»

وتوقع المحافظ ان تترتب اثار معينة على تقليص الموازنة منها حصول حالة عجز مالي في تغطية نفقات بعض المشاريع التي تمول بطريقة التخصيصات السنوية ليس في مشاريع محافظة ميسان فحسب بل تشمل هذه المشكلة مشاريع المحافظات الأخرى وحتى مشاريع الوزارات .

وأوضح ان حصة المحافظة بعد التقليص سوف لا تسمح سوى بالاستمرار في إنجاز المشاريع الحالية المحالة في العام الماضي ٢٠٠٨ .

تجدر الاشارة إلى أن تخصيصات محافظة ميسان من برنامج تنمية الاقاليم للعام الماضي بلغت ١٤٤ مليار دينار.

على صعيد متصل أكد مدير فرع شركة (إيشن كروب) التركية رعد عبد الواحد الانتهاء من أعمال نصب معمل إنتاج طابوق الرصف الخرساني (المقرنص) والقالب الجانبي (الكربستون) في محافظة ميسان.

وأوضح عبد الواحد (للمدى) أن الكلفة الاجمالية للمعمل بلغت ٩٣٠ مليون دينار تبلغ طاقته الانتاجية ١٠٠٠ متر مربع لكل وجبة عمل (٨ ساعات) من الطابوق الخرساني الذي يستخدم في إكساء الأرصفة والممرات إضافة لإنتاج القالب الجانبي لأرصفة الشوارع (الكربستون) لافتا الى « أن فريقا من الشركة يقوم حاليا بتشغيل تجريبي للمعمل قبل تسليمه للجهة المستفيدة في المحافظة كما أن وفدا تركيا من الشركة سيصل قريبا إلى محافظة ميسان لتدريب الكوادر الهندسية والفنية الحكومية في ميسان التي ستولى الإشراف على المعمل لإعدادها على تشغيل المعمل وصيانته.

من جهته أفاد المهندس رافد هاشم من غرفة العمليات الهندسية التابعة لمحافظة ميسان أن المعمل الذي ستديره بلدية العمارة سيغطي احتياجات مشاريع المحافظة في مجال الأرصفة والقالب الجانبي . وعن أهمية المعمل قال هاشم « أن الأختبارات التي أجريت على إنتاج المعمل أثبتت أنه بمواصفات ممتازة وتتفوق على منتجات معامل القطاع الخاص المحلي الذي غالبا ما تكون مواصفاته رديئة كما سيحقق المعمل وفورات مالية كونه معملا حكوميا.»

افتتاح مشروع سياحي ترفيهي في الديوانية

القادسية/باسم الشرقي

افتتح مؤخراً مشروع مدينة الديوانية السياحي الترفيهي الذي نفذ من قبل احد رجال الأعمال بمساطحة ٢٠ سنة.

وقال خالد جدعان مدير شعبة السياحة في المحافظة:»أن المشروع نفذ بكلفة تصل إلى مليار دينار عراقي وهو تابع لإحدى الشركات المحلية حيث نفذ على مساحة ٣ دونمات ضمن ساحة الاحتفالات في المحافظة وضم العاباً حديثة للأطفال واماكن ترفيهية لكبار السن وصالات العاب ومقاهي حديثة.

وأضاف جدعان:»بان افتتاح هذا المشروع يشكل قفزة نوعية في مجال السياحة والترفيه في المحافظة كونها تفتقر إلى مناطق سياحية وترفيهية حديثة،وتوقع:»بان الأيام المقبلة ستشهد تقدماً في هذا المجال من خلال المشاريع التي ستنفذها الحكومة المحلية أو من خلال المشاريع الاستثمارية المطروحة على طاولة الاستثمار.